

المؤسسات المالية الدولية ومصر



أكتوبر 2007

ما هو الغرض من هذه الورقة؟

تهدف هذه الورقة لتزودكم بالمعلومات حول ما يتعلق بجميع مؤسسات التمويل الدولية التي تعمل في مصر و كذلك لمساعدتكم على فهم كيفية التأثير على أنشطتها. مؤسسات التمويل الدولية هي مؤسسات للتنمية و الاستثمار العام، مملوكة من قبل أعضاء الحكومات الممولة، و التي تقدم المساعدات الفنية و المشورة حول السياسات المتبعة و غيرها من صور الدعم غير المالي، للدول "النامية" و " الانتقالية". و العديد من مؤسسات التمويل الدولية تمول الشركات الاستثمارية في العالم النامي. و من أكثر مؤسسات التمويل الدولية صينياً هو البنك الدولي و صندوق النقد الدولي.

و ستستعرض هذه الورقة الاتجاهات في أنشطة مؤسسات التمويل الدولية في مصر و سنشير عدداً من التساؤلات المهمة التي من المفيد أن تفكروا بها و مناقشتها مع زملائكم في مجالاتكم المختلفة، أو تناولها ضمن برامجكم التنموية المستقبلية و حملاتكم للمناصرة.

و ستعرض هذه الورقة بإيجاز معلومات خلفية حول الوضع الاقتصادي في مصر و بعض أهم تحديات التنمية التي تواجهها مصر. كما و ستعرض لمحة عامة عن جميع مؤسسات التمويل الدولية الناشطة في مصر. كما تتضمن وسيلة الاتصال الأساسية وروابط توجه الزائر نحو الموارد الإضافية.

لماذا نهتم بعمل مؤسسات التمويل الدولية في مصر؟

من حق الجميع أن يشاركوا في اتخاذ القرارات التنموية التي تؤثر على حياتهم، و معيشتهم، و بينتهم. فمؤسسات التمويل الدولية الناشطة في مصر تؤثر بشكل مباشر عن طريق المشاريع و السياسات التي تمولها، أو بشكل غير مباشر عن طريق التأثير في الحكومات، و المستثمرين، و التنمية بشكل عام. و سواءاً إن كنتم تتفقون أم تختلفون مع هذه المؤسسات، فإن السياسات التي تروج لها مؤسسات التمويل الدولية و البرامج التي يمولونها تؤثر بشكل مباشر على مجريات حياتكم اليومية.

فمؤسسات التمويل الدولية في مصر تؤثر على أسعار السلع و الخدمات الأساسية، و على عدد موظفي الحكومة، و على الزيادة في الأجور، و على الضرائب، و على النظام المصرفي، و على البيئة، و ما هذه إلا أمثلة قليلة على مدى تأثير هذه المؤسسات.

و بالتالي، تمثل هذه المؤسسات أهدافاً مناسبة- لتركيز جهود المناصرة- كمؤسسات مؤثرة عليكم و على محيط حياتكم.

• **تعد مؤسسات التمويل الدولية أهدافاً جيدة للمناصرة.** تؤثر مؤسسات التمويل الدولية بشكل كبير على الأطراف الناشطة في مصر، بما في ذلك الحكومة، بالإضافة لتأثيرها على الجهات المانحة والوكالات التنموية والمستثمرين. و التأثير في مؤسسات التمويل الدولية وعملياتها في مصر قد يساعدكم على خلق التغيير الذي تسعون أنتم و منظماتكم على الصعيد المحلي، أو الوطني أو على المستوى الدولي لتحقيقه.

• **مؤسسات التمويل الدولية تشكل مصادر مهمة للمعلومات.** لا يهم إن كنت تتفق مع، أو تعارض، محتويات وثائق مؤسسات التمويل الدولية و التوصيات التي يقدمونها حول السياسات، فالمعلومات التي تصدرها مؤسسات التمويل الدولية تكون في أغلب الأحيان مفيدة. و قد يكون الحصول على هذه المعلومات من مصادر أخرى أمراً صعباً. و لأن معظم مؤسسات التمويل الدولية ملزمة بتوفير و إيصال المعلومات للعامة، فإن هذا يعطي لمؤسسات المجتمع المدني الحق في المطالبة بوثائق المشاريع والسياسات التنموية التي تساهم هذه المؤسسات في دعمها.

• **مؤسسات التمويل الدولية تجذب الاهتمام الدولي.** لأن الحكومات وشركات القطاع الخاص، والمجتمع المدني و وسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم يولون اهتماماً كبيراً لأنشطة المؤسسات العالمية كالبنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، فالكشف عن العلاقة بين أنشطة هذه المؤسسات و القضية التي تعملون بها قد يساعد على جذب المزيد من الاهتمام لقضاياكم، أكثر مما كنتم قد تحصلوا عليه خلافاً لذلك. إضافة إلى ذلك، تناول قضيتكم من خلال الربط بين سياسات وأنشطة مؤسسات التمويل الدولية قد يساعدكم على تشكيل تحالفات مع منظمات دولية أخرى تعمل في مجال مراقبة عمل مؤسسات التمويل الدولية. إن الوصول إلى شبكات المجتمع المدني الدولي النشطة في مجال المناصرة من شأنه أن يجذب الانتباه لرسالتكم و يدعم حملتكم.

ما الذي يميز المجتمع المدني عن مؤسسات التمويل الدولية؟

على مر السنين، وجدت منظمات المجتمع المدني سبل مختلفة للتأثير على سياسات وبرامج مؤسسات التمويل الدولية ؛ و كان بعض هذه السبل يتم عبر قنوات رسمية، والبعض الآخر عبر قنوات أخرى.

• إحدى وسائل المشاركة مع هذه المؤسسات يتمثل بالمشاركة في رسم استراتيجيات مؤسسات التمويل الدولية المعنية ببلدكم، على سبيل المثال إستراتيجية المساعدة

القطرية التي يضعها البنك الدولي) وللمزيد عن استراتيجيات معونة البنك الدولي للدول الخاصة بمصر، يرجى الرجوع إلى صفحة 8). ومع ذلك، فمؤسسات التمويل الدولية ليست ملزمة دائماً باستشارة عامة الناس، كما أنها لا تكشف في العادة عن مسودة الوثائق الخاصة بالإستراتيجيات حتى لا تتيح الفرصة لمداخلات المجتمع المدني. وفي بعض الأحيان، يتم التحفظ على الإستراتيجيات في سرية حتى في صورتها النهائية.

- تطالب مؤسسات التمويل الدولية عادة عملائها، سواء كانوا يمثلون الحكومات أو الشركات الخاصة، بالتشاور مع المجتمعات التي قد تتأثر من المشاريع الممولة من هذه المؤسسات. وتهى هذه التشاورات الفرصة للناس حتى يتمكنوا من التأثير على أسلوب تصميم المشاريع وتنفيذها، وأيضاً التأثير في الإجراءات المتبعة من أجل حماية مصالح وحقوق المواطنين.
- بعض مؤسسات التمويل الدولية لديها "سياسات حمائية" اجتماعية و بيئية خاصة تضع فيها المعايير الإلزامية والإجراءات التي يجب إتباعها من قبلهم و من قبل عملائهم عند إعداد وتنفيذ المشاريع التي يقومون بتمويلها. و يوجد في بعض مؤسسات التمويل الدولية آليات داخلية للمساءلة لتمكين المجتمعات من تقديم شكوى عند انتهاك هذه المعايير.
- وسائل الإعلام هي إحدى أهم الأدوات التي تستطيع من خلالها جماعات المجتمع المدني التأثير في مؤسسات التمويل الدولية. لأن هذه المؤسسات حساسة فيما قد يمس بسمعتها، و تسليط الضوء على القضايا المقلقة في الصحافة يمكن أن يساعد المجتمع المدني في كثير من الأحيان من معالجة أو منع الضرر مستقبلاً.

لمعرفة المزيد عن هذه الوسائل وغيرها من الأدوات التي يمكن لمجموعات المجتمع المدني استخدامها للتأثير في مؤسسات التمويل الدولية، يمكنكم مراجعة المنشورات التالية الصادرة عن مركز معلومات البنك:

- "مؤسسات التمويل الدولية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: دليل للمنظمات غير الحكومية"
- " أدوات للناشطين: دليل للمعلومات و المناصرة عن مجموعة البنك الدولي"

كما يمكنكم أن تجدوا آخر الأخبار عن مؤسسات التمويل الدولية في مصر، عند زيارة الصفحة الإلكترونية لمركز معلومات البنك حول مصر على:

www.bicusa.org/ar/region.23.aspx

إضافة إلى ذلك، ستجدون قائمة عن المشاريع المقترحة و الجارية التنفيذ لمؤسسات التمويل الدولية و شرح لها في آخر دراسة قطرية أعدها مركز معلومات البنك عن مصر، والتي بإمكانكم الإطلاع عليها في العنوان التالي:

و لمعرفة المزيد عن مؤسسات التمويل الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
عموماً، زوروا الصفحة الإلكترونية لمركز معلومات البنك في الشرق الأوسط و شمال
أفريقيا على: www.bicusa.org/mena

مقدمة حول مؤسسات التمويل الدولية في مصر

خلفية

تعد مصر أكبر دولة من حيث تعداد السكان على مستوى إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتتمتع مصر بموقع استراتيجي هام حيث تتوسط قارتي آسيا وأفريقيا هذا بالإضافة لما تحظى به من وضع إقتصادي، وديموجرافي، وسياسي مما يجعلها من الدول المؤثرة للغاية في المنطقة. نسوق فيما يلي بعض الإحصائيات المتعلقة بالوضع الاقتصادي في مصر:

- **تعداد السكان :** 80 مليون (2007).
- **معدل نمو السكان:** 1.7% (2007).
- **حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** 4200 دولار (2006) ويعد هذا رقمًا منخفضاً حسب المستوى السائد في المنطقة مقارنة بالدول المنتجة للبتروول ولكنه على قدم المساواة مع الدول المجاورة¹.
- **عدد السكان تحت خط الفقر (بفرض أن خط الفقر يساوي 2 دولار/اليوم):** ارتفعت النسبة من 16.7% في عام 2000 إلى 19.6% في عام 2005 مع العلم بأن نصف فئة الفقراء تعيش في المناطق الريفية في الوجه القبلي².
- **معدل التضخم:** وصل إلى الذروة في عام 2007 حيث حقق 12.8%³ ، هذا وقد أشار وزير التجارة والصناعة المصري في شهر سبتمبر 2007 إلى أن أسعار السلع الأساسية التي تعتمد عليها الأسر الفقيرة قد ارتفعت بنسبة تتراوح بين 50% و60%⁴.
- **معدل البطالة:** ارتفع إلى أعلى مستوى في عام 2005 حيث وصل إلى 12% إلا أنه انخفض إلى 9% في مارس 2007⁵. ومع ذلك حسب المعلومات الواردة عن

¹ كتاب حقائق العالم 2007- مصر

² ورقة مختصر مصر، البنك الدولي، أكتوبر 2007

³ مصر- 2007 النتائج الأولية لبعثة صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي، 12 سبتمبر 2007.

⁴ تسعى مصر أن تنشر الربح في المناطق التي تعاني من الألم، إيداد أندرو إنجلاند، فاينانشال تايمز، 27 سبتمبر 2007.

⁵ المادة الرابعة من التشاور-مصر 2005، صندوق النقد الدولي.

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في عام 2007 " فإن مصر تعاني من ارتفاع معدل البطالة المزمّن الذي يتراوح بين 15% و25% " ⁶ . وحسب تقديرات البنك الدولي، فإن عدد الراغبين في الدخول إلى سوق العمل يصل إلى 600000 سنوياً ⁷ .

- **معدل النمو الاقتصادي:** ارتفع من 4.8% في عام 2005/2004 ⁸ إلى 7.1% في عام 2007/2006 ⁹ .
- **عجز الموازنة:** 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي حسب بيانات عام 2007/2006 ¹⁰ .
- **صافي الدين العام:** 70% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2007/2006 ¹¹ .
- **عمليات الخصخصة:** عملية بيع المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص أخذت في الزيادة حيث ارتفع عدد المنشآت المباعة من 228 في عام 2005 إلى 237 في عام 2006 ¹² .
- **الترتيب حسب مؤشر إدراك الفساد:** حسب البيانات الواردة من منظمة الشفافية الدولية، فقد ساء وضع مصر من حيث ترتيبها بين الدول بالنسبة لمستوى الفساد حيث تراجع من المركز الـ 50 من بين 159 دولة في عام 2005 إلى المركز 105 من بين 180 دولة في عام 2007 (مع العلم بأن الدولة رقم 1 هي أقل الدول فساداً بين الدول التي تضمنتها الدراسة) ¹³ .
- **ترتيب مصر حسب مؤشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية:** جاءت مصر في المركز 111 من بين 177 دولة من حيث مستوى التنمية (2006) ¹⁴ .

تتلقى مصر معونات مالية من عدد كبير من الحكومات الأجنبية والهيئات متعددة الأطراف. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الحكومات المانحة للمعونات ثنائية الأطراف حيث يصل حجم المعونة التي تقدمها إلى مصر إلى 2.1 مليار دولار سنوياً. وتقوم الكثير من الجهات المانحة لمصر بتقديم الدعم في المجالات الفنية أو في مجال تمويل البرامج والمشاريع. وعلى الرغم من أن حجم المعونات المالية الواردة من هذه الجهات المانحة يعد ضخماً، إلا أنه يصعب تحديد النسبة التي تمثلها من الموازنة المصرية.

⁶ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: مصر.

⁷ مختصر الدولة عن مصر، البنك الدولي، أكتوبر 2007.

⁸ المادة الرابعة من التشاور-مصر 2005، صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي.

⁹ مصر-2007 النتائج الأولية لبعثة صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي، 12 سبتمبر 2007

¹⁰ نفس المرجع السابق.

¹¹ نفس المرجع السابق.

¹² متابعة الأعمال الدولية.

¹³ مؤشر إدراك الفساد، الشفافية الدولية.

¹⁴ تقرير التنمية البشرية عام 2006، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

أهم التحديات التنموية التي تواجه مصر:

- حدد البنك الدولي القضايا التالية من بين أكثر التحديات الملحة التي تواجه مصر في مجال الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة¹⁵
- ارتفاع معدلات البطالة.
 - ارتفاع معدلات الفقر. على الرغم من ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، إلا أن عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر مازال في ازدياد، علاوة على قلة عدد المواطنين المصريين الذين استفادوا من عملية الإصلاح الاقتصادي.
 - لاقت مشكلة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية اهتماماً متزايداً من قبل كل من وسائل الإعلام والحكومة المصرية. حيث جاء في إحدى الحوارات التي أجريت مع وزير التجارة والصناعة المصري منذ وقت قريب قوله: "ينبغي علينا أن نبدأ في النظر بجدية وعمق أكثر إلى الإصلاح الاقتصادي على أنه أحد عناصر معادلة التنمية الاجتماعية.. حيث تقول (فئات المحرومين) "نحن الفقراء الذين نعمل على تمويل عملية الإصلاح الاقتصادي حتى يزداد الأثرياء ثراءً"¹⁶. إلا أن هذه النقطة لم تتحول بعد إلى سياسات واضحة وفعالة تهدف إلى التصدي لحجم عدم المساواة المتزايد أو لضمان التوزيع العادل لمزايا النمو الاقتصادي.
 - ارتفاع عجز الموازنة وصافي الدين العام. تدرك الحكومة هذا التحدي وتسعى لوضع الخطط اللازمة لتخفيف المشكلة وذلك من خلال الحفاظ على ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وخصخصة الأصول العامة، وخفض الدعم على الكهرباء، وتحسين إدارة الأصول الحكومية.

مؤسسات التمويل الدولية الناشطة في مصر

- مؤسسات التمويل الدولية الناشطة في مصر هي :
- مجموعة البنك الدولي (بما في ذلك البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) و المؤسسة المالية الدولية
 - (IFC) و الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)
 - صندوق النقد الدولي (IMF)
 - بنك الاستثمار الأوربي (EIB)
 - البنك الأفريقي للتنمية (AfDB)
 - البنك الإسلامي للتنمية (IDB).

¹⁵ مختصر الدولة عن مصر، البنك الدولي، أكتوبر 2007.

¹⁶ تسعى مصر أن تنشر الريح في المناطق التي تعاني من الألم، إعداد أندرو إنجلاند، فاينانشال تايمز، 27 سبتمبر 2007.

مجموعة البنك الدولي

تأسس البنك الدولي في عام 1944م، و كان الهدف من تأسيسه هو إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وأصبح الهدف المعلن للبنك الدولي اليوم هو محاربة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في العالم.

و يتكون البنك الدولي من عدة مؤسسات، تشكل في مجموعها "مجموعة البنك الدولي (WBG)" و تشمل أجنحة مختلفة هي: البنك الدولي، و مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، و وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف (MIGA). و يقرض البنك الدولي المال ويقدم المنح للحكومات. وهو بدوره يتألف من جناحين هما البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، الذي يمنح القروض بفائدة قريبة من أسعار السوق للبلدان ذات الدخل المتوسط، و مجموعة التنمية الدولية (IDA)، التي تقدم المنح والقروض بأسعار مخفضة للبلدان ذات الدخل المنخفض. كما أن مؤسسة التمويل الدولية و وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف يمثلان القطاع الخاص من مجموعة البنك الدولي، و يقدمان القروض والتأمين للشركات.

عرضت مصر عام 2007 - ولأول مرة في تاريخها - أن تساهم بمبالغ مالية في المؤسسة الدولية للتنمية والتي تعتبر ذراع البنك الدولي الذي يتولى عملية الإقراض بدون فائدة، وتعتمد المؤسسة في ذلك على مساهمات الدول المانحة حتى تتمكن من تمويل البرامج العاملة في الدول الفقيرة.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD):

كانت مصر من بين أوائل الدول التي انضمت إلى البنك الدولي عام 1945، وحتى عام 1999 حصلت مصر على قروض مستفيدة في ذلك من نافذة إقراض البنك التي تخدم الدول منخفضة الدخل ألا وهي المؤسسة الدولية للتنمية. إلا أن مصر تعتبر حالياً من بين الدول متوسطة الدخل ولها القدرة على أن تقترض مبالغ ضخمة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ولكنها لم تعد مؤهلة للحصول على القروض بدون فائدة أو المنح من المؤسسة الدولية للتنمية. وبداية من شهر أغسطس عام 2006، قام البنك الدولي بتمويل 114 عملية في مصر وصل إجمالي المبالغ المخصصة لها إلى 7.8 مليار دولار¹⁷ وهي بذلك تعتبر ثاني دولة بعد المغرب في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ناحية حجم التمويل.

¹⁷ لمحة عن مصر، البنك الدولي.

يقوم البنك الدولي بإعداد إستراتيجية المساعدة القطرية (أو ما يقابلها من وثائق أخرى) لكل بلد يقوم البنك الدولي بتمويله بالقروض. وتقوم إستراتيجية المساعدة القطرية بتلخيص خطط الإقراض والدعم الفني المقدمة من البنك الدولي للدولة المعنية على مدى فترة تمتد من ثلاثة إلى خمسة أعوام. وتغطي إستراتيجية البنك الحالية الخاصة بمصر الفترة من 2006 إلى 2009، وينص الموقع الإلكتروني للبنك الدولي على أنه أثناء إعداد إستراتيجية المعونة لأي دولة، فإنه يجب ان يسعى طاقم العمل التابع للبنك في هذه الدولة للتشاور مع الحكومة وقطاعات عريضة من المجتمع المدني. إلا أن أسلوب عقد هذه المشاورات غير واضح، إضافة إلى عدم وضوح ما هية جماعات المجتمع المدني التي شاركت في العملية، وإلى أى مدى أثرت آرائهم على السياسات المدرجة في إستراتيجية معونة الدولة.

تحدد إستراتيجية معونة الدولة ثلاثة أهداف إستراتيجية للمعونة التي يقدمها البنك:

- تيسير تنمية القطاع الخاص.
- تطوير وتحسين توفير الخدمات العامة.
- نشر المساواة.

يقترح البنك في إستراتيجية معونة الدولة أن يصل حجم الإقراض الممنوح لمصر إلى 700 مليون دولار في العام، وذلك تأسيساً على "تنفيذ إصلاحات القطاع المالي الهامة" وتبنى خطة لتمويل برنامج إعادة هيكلة القطاع المالي. ويتضح من حجم الإقراض الكلى الممنوح - بموجب إستراتيجية معونة الدولة الجديدة - أن البنك يعتبر مصر ملتزمة بهذه المتطلبات والشروط حيث وصل حجم الإقراض عام 2006 إلى 780 مليون دولار.¹⁸

وبداية من شهر أكتوبر عام 2007، وصل عدد المشاريع العاملة التابعة للبنك الدولي في ملف مصر إلى 16 مشروع بإجمالى تمويل يصل إلى 1.3 مليار دولار. ومنذ شهر أكتوبر عام 2007، وصل عدد المشاريع قيد الإعداد في مصر إلى سبعة مشاريع¹⁹.

(للإطلاع على تفاصيل المشاريع، يرجى مراجعة آخر دراسة قطرية أعدها مركز معلومات البنك عن مصر والتي بإمكانكم الإطلاع عليها في العنوان التالي:

www.bicusa.org/egyptprojectsarabic

¹⁸ حمل وثيقة آخر إستراتيجية معونة الدولة الخاصة بمصر.

¹⁹ صفحة الدولة عن مصر، البنك الدولي.

بعد تحليل مختصر للمشاريع الحالية والمستقبلية المدعومة من قبل البنك، يتضح مايلي:

- تعتبر **خصخصة** الشركات التي تديرها الحكومة أو مشاركة القطاع الخاص فيها عاملاً مشتركاً في الكثير من مشاريع البنك.
- لاقى **قطاع الطاقة** اهتماماً متزايداً من قبل البنك الدولي منذ اكتشاف عدد من مصادر الغاز الطبيعي الهامة في مصر على مدى السنوات القليلة الماضية. كما ينظر البنك للدعم الممنوح الكهرباء على أنه عبء على الموازنة العامة للدولة ولذلك فإن البنك يتجه نحو تشجيع تطبيق إصلاحات في قطاع الطاقة.
- مازالت **البنية الأساسية** تعتبر من أهم أولويات البنك حيث تستخدم كوسيلة لجذب الاستثمارات الخاصة والتجارة. ولكن في ظل حجم بعض هذه المشاريع، فإن من أهم المشاكل التي تدعو للقلق هي احتمال **تشريد المواطنين**. ولذلك يجب متابعة تنفيذ هذه المشاريع حتى يمكن ضمان حماية حقوق المجتمع والبيئة.

تشير هذه الاتجاهات بعض الأسئلة حول عمل البنك في مصر:

- حتى في ظل ثناء البنك على الأرقام الدالة على قوة النمو الاقتصادي في مصر، إلا أن عدد المواطنين المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر يتزايد باستمرار. ما هي استراتيجية البنك المخصصة لحل هذه المشكلة؟
- تعطى استراتيجية معونة الدولة الخاصة بمصر الأولوية لقضية المساواة. ما هي المشاريع والسياسات التي يشجع البنك على تبنيها بحيث تضمن توزيع مزايا النمو توزيعاً أكثر عدالة على المواطنين في الدولة؟
- ومن المتوقع أن يؤدي إلغاء الدعم على الطاقة والدخول في شراكة مع القطاع الخاص من أجل توفير الخدمات الأساسية إلى زيادة أسعار السلع والخدمات. ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها أو سيتم اتخاذها من أجل تخفيف آثار هذه الزيادة المتوقعة في الأسعار على فئة الفقراء المحملين مسبقاً بالكثير من الأعباء؟

للمزيد من المعلومات عن البنك الدولي للإنشاء والتعمير من وجهة نظر المجتمع المدني، يرجى الاطلاع على الموقع الإلكتروني لمركز معلومات البنك:

www.bicusa.org/ar/institution.5.aspx

كما يمكن أيضاً زيارة أي من مراكز المعلومات العامة التابعة للبنك الدولي في مصر في العناوين التالية:

- مركز المعلومات العام الرئيسي فى القاهرة: معهد التخطيط القومى.
طريق صلاح سالم، القاهرة.
تليفون: 2022636047
فاكس: 2022634747
أوقات عمل المركز للجمهور من الأحد إلى الخميس من الساعة 9 صباحاً إلى الساعة 3 مساءً.
- مركز المعلومات العام بالإسكندرية: مكتبة الاسكندرية
الشاطبي، الإسكندرية
تليفون: 203 483 9999
فاكس: 203 483 0460
أوقات عمل المركز للجمهور طوال أيام الأسبوع فيما عدا الثلاثاء من الساعة 11 صباحاً إلى الساعة 11 مساءً، ويوم الجمعة والسبت من الساعة 3 مساءً إلى الساعة 7 مساءً.
- مركز المعلومات العام بأسسيوط: معهد أبحاث تكنولوجيا السكر، جامعة أسسيوط.
تليفون: 20882313713
أوقات عمل المركز للجمهور من السبت إلى الخميس من الساعة 9 صباحاً إلى الساعة 3 ظهراً.

مؤسسة التمويل الدولية (IFC)

تعتبر مؤسسة التمويل الدولية ذراع مجموعة البنك الدولي لدعم القطاع الخاص. تقوم المؤسسة بتمويل قروض وتوفير تمويل بالمشاركة²⁰، وتوصيات وخدمات دعم فني لشركات القطاع الخاص التي تستثمر في بلدان نامية مثل مصر.

انضمت مصر لعضوية مؤسسة التمويل الدولية عام 1975، ومنذ ذلك الوقت، وصل حجم استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في مصر إلى 1.3 مليار دولار موزعة بين 68 مشروع، وهذا جعل مصر أكبر دولة متلقية للتمويل من قبل المؤسسة بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. هذا وقد ارتفع حجم ملف استثمارات مؤسسة التمويل الدولية بنهاية السنة المالية 2007 (يونيو 2007) في مصر إلى 517 مليون دولار.

تعمل مؤسسة التمويل الدولية على تشجيع القطاع الخاص في مصر وذلك من خلال

²⁰ التمويل بالمشاركة هو عبارة عن شراء أسهم في الشركة أو المشروع

الاستثمارات المباشرة والخدمات الاستشارية التي توفرها. هذا وقد كان للمؤسسة دور هام في القطاع المالي يتمثل في توفير المعونة لبنوك القطاع العام فيما يتعلق بالخصخصة وكذلك توفير القروض للبنوك التي خضعت للخصخصة مثل مشروع بنك الاسكندرية. كما وضعت مؤسسة التمويل الدولية أيضاً أولوية للاستثمارات في الصناعات الاستخراجية خاصة من خلال مشروعات البترول والتعدين. ووصلت قيمة استثمارات المؤسسة في أغسطس 2007 إلى 25 مليون دولار في شركة [IPR](#) للبترول ومقرها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعمل في مصر ثم أبرمت المؤسسة اتفاقية عام 2006 مع الحكومة بهدف توفير المعونة في تحرير قانون التعدين المعمول به في الدولة. وأما بالنسبة للبنية الأساسية، قامت مؤسسة التمويل الدولية بالاستثمار في تطوير ميناء العين السخنة الذي يعمل من خلال امتياز للقطاع الخاص وفي نفس الوقت تستعد للمزيد من الاستثمارات في تشييد ميناء حاويات في دمياط بالقرب من قناة السويس.

أصبح إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أسرع ملفات مؤسسة التمويل الدولية على المستوى الإقليمي نمواً مع مراعاة أن مصر تحظى بالجزء الأكبر من هذه الزيادة²¹، وكما تشير كافة الدلائل، فمن المتوقع استمرار تزايد تواجد مؤسسة التمويل الدولية خاصة بعد أن حصلت مصر على المركز الأول على مستوى العالم من حيث القيام بعمليات الإصلاح حسب ما اتضح في تقرير المؤسسة الصادر عام 2007 عن القيام بالأعمال. وهو تقرير سنوي يهدف إلى تقييم الدول على أساس نوعية السياسات التي تعمل بها الدول مع المستثمرين ومدى سهولتها. مع العلم بأن نتائج التقرير تنشر على نطاق واسع في الصحافة المالية ولذلك فإن هذه النتائج من العوامل المؤثرة على اتجاهات السوق وقرارات الاستثمار. ويمكن لهذا الترتيب أن يجذب المزيد من المستثمرين نحو العمل في الدولة وبالتالي المزيد من العملاء لهذه المؤسسة.

من خلال إجراء تحليل سريع لما سبق نرى الاتجاهات المذكورة أدناه:

- تقريباً، إن جميع العملاء الذين يشملهم ملف استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في مصر من غير المصريين. وهي تعتبر إحدى المشاكل الشائعة في المؤسسة حيث تحصل الشركات الأجنبية على التمويل من هذه المؤسسة، وغالباً ما يأتي هذا الوضع على حساب حصول الشركات المحلية على هذه المعونة.
- في حين أن من إحدى رؤى مؤسسة التمويل الدولية تحت على الاستثمار في المشاريع التي تعمل على خفض معدلات الفقر، إلا أن الآثار التنموية التي تعود من مشروعاتها غير واضحة خاصة فيما يتعلق بصافي فرص العمل التي تخلقها هذه المشاريع.

²¹ [إستثمارات مؤسسة التمويل الدولية في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يصل إلى مستويات عالية. مركز معلومات البنك، 9 يوليو 2007](#)

يمكنكم معرفة المزيد عن مؤسسة التمويل الدولية من منظور المجتمع المدني عن طريق زيارة موقع مركز معلومات البنك على العنوان التالي:

www.bicusa.org/ar/institution.6.aspx

توفر مؤسسة التمويل الدولية في مصر من خلال موقعها على الإنترنت معلومات مرجعية حول أنشطة المؤسسة في مصر، وتوفر أيضا تقارير حول التوجهات المختلفة في مصر (والتي يتوفر الكثير منها باللغة العربية):

www.ifc.org/ifcext/mena.nsf/Content/Egypt

كما يمكن أيضاً زيارة مكتب مؤسسة التمويل الدولية في القاهرة وعنوانه أبراج نايل سبتي، 2005 كورنيش النيل، البرج الشمالي، الدور 24، بولاق.

كما يمكن زيارة أحد مراكز المعلومات العامة التابعة للبنك الدولية التي تعمل في مصر كما هو مشار إليه أعلاه في الجزء الخاص بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)

تعتبر الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ذراعاً آخر لمجموعة البنك الدولي تعمل على دعم القطاع الخاص. وتقوم هذه الوكالة بمنح الشركات الخاصة ضمانات مالية للتأمين على الأخطار السياسية بهدف تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البلدان النامية. تقوم الوكالة أيضاً بدعم الحكومات المضيفة بتوفير خدمات قانونية وتوصيات إستراتيجية حول طرق جذب استثمارات القطاع الخاص إلى البلاد.

إن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لديها مشروع واحد فقط في مصر وهو مشروع إدارة المخلفات الصلبة في القاهرة الذي قامت بتنفيذه إحدى الشركات الأسبانية. ويصل إجمالي حجم استثمارات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار إلى 6.4 مليون دولار في حين تصل فترة الضمان إلى عشرة أعوام. ومن المحتمل أن تواجه الوكالة مطالبة من الشركة المستثمرة المؤمن عليه وذلك بسبب مواجهة الشركة للعديد من المشاكل الإدارية وإضطرارها لإيقاف العمل في مصر بعد ثلاثة أعوام فقط من بداية التنفيذ.²²

صندوق النقد الدولي

²² المادة الرابعة من سلسلة المشاورات الخاصة بمصر. صندوق النقد الدولي، يوليو 2006

يتم غالبا اعتبار صندوق النقد الدولي بأنه "المؤسسة الشقيقة" للبنك الدولي، نظرا لأن كلا المؤسستين تم إنشاءهما سوياً في العام 1944م في مؤتمر بريتون وودز في الولايات المتحدة لتقوم كلاهما بتنفيذ أدوار تكمل بعضهما البعض. وبالرغم من أن كلا المؤسستين تعملان في الغالب سوياً للتأثير على سياسات الحكومات المقترضة، وتعتمد كذلك مقدرة الدول للحصول على القروض من إحدى هاتين المؤسستين بصورة متكررة على مدى التزام هذه الدول بتنفيذ الإصلاحات المطلوبة من المؤسسة الأخرى، إلا أنهما تعتبران مؤسستين منفصلتين عن بعضهما البعض وتتمتع كل واحدة منهما على حدة بقوانينها الخاصة.

وقد تلخصت الرسالة الأساسية لصندوق النقد الدولي عند إنشائه في إدارة نظام مستقر لتبادل العملات والرقابة عليه ومنح الدول تمويل قصير المدى لمساعدتها في التغلب على عجز مؤقت لديها في ميزان المدفوعات (حينما يتجاوز الإنفاق على الواردات مقدار ما تحققه البلد من دخل من الصادرات) ودعم قيمة صرف العملات المحلية للدول. أما في الوقت الحاضر، فإن صندوق النقد الدولي يركز في عمله بالرقابة على السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان، من خلال توفير قروض قصيرة ومتوسطة المدى للبلدان التي تعاني ميزانيتها من صعوبات، وإعادة ترتيب اقتصاديات البلدان المثقلة بالديون عن طريق فرض تغييرات في سياساتها من خلال تنفيذ برامج إصلاح اقتصادي هيكلية وبرامج إصلاح مشابهة أخرى تحت مسميات مختلفة.

كانت مصر من بين أوائل الدول التي انضمت إلى عضوية صندوق النقد الدولي وكان ذلك عام 1945. وحتى عام 1991 عانت مصر من ضخامة حجم ديونها للصندوق، ولكن في ذلك العام قامت مجموعة من الدول المانحة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بإسقاط معظم ديون مصر ثنائية ومتعددة الأطراف بما في ذلك ديونها لصندوق النقد الدولي وذلك مكافأة لمصر على الدور الذي قامت به أثناء حرب الخليج²³. كما تمكنت مصر أيضاً من إعادة جدولة باقى ديونها لصندوق النقد الدولي ثم قامت بتسديد آخر دفعة للمؤسسة عام 1997²⁴.

يقوم صندوق النقد الدولي بتنفيذ ما يسمى بـ "الإشراف" على السياسات الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء لدى الصندوق، ويقوم بشكل عام بإصدار تقرير سنوي. هناك تقارير تعرف بـ **استشارات المادة الرابعة**، والتي يمكن أن تشكل وثائق هامة نظراً لأنها – إضافة لتقارير أخرى صادرة عن صندوق النقد الدولي حول برنامج الصندوق في أي

23مكافأة مصر: الدين الأجنبي بقلم سلايد فارنزورث، مجلة نيويورك تايمز، 1991/4/10

24 عمليات مع الصندوق- مصر، الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي.

قطر- تعطي مؤشرا للدول المانحة ما إذا كانت الدولة التي تتناولها هذه التقارير تسير على المسار الاقتصادي والمالي الصحيح، والذي يمكن أن يؤثر بدوره على إمكانية أي دولة في الحصول على قروض ومساعدات إضافية. تتضمن هذه التقارير عادة معلومات يمكن أن تستفيد منها مؤسسات المجتمع المدني، بغض النظر ما إذا كانت هذه المؤسسات تتفق أو لا تتفق مع توصيات صندوق النقد الدولي. أجريت آخر التشاورات بشأن المادة الرابعة الخاصة بمصر أثناء فصل الصيف من عام 2007، ويمكن الإطلاع على التقرير الخاص بهذه المشاورات بالرجوع الى الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق²⁵. ونذكر فيما يلي بعض النتائج الهامة المذكورة في التقرير، والمشاكل والتوصيات التي ستؤثر على حياتكم:

- **الدعم على الطاقة:** أعرب فريق العاملين في صندوق النقد الدولي عن قلقهم بشأن التكلفة التي تتحملها الحكومة نتيجة لارتفاع قيمة الدعم، وأشاروا إلى ضرورة إلغاء الدعم، وهذا من شأنه أن يأتي بآثار سلبية فادحة على طبقة الفقراء خاصة بسبب الأثر الذي يعود على أسعار السلع ووسائل النقل.
- **الاستياء الشعبي.** يراعى صندوق النقد الدولي تأثير بعض الجماعات بجدول الإصلاح الاقتصادي ويذكر أن مزايا الإصلاح "ستعود على كافة فئات المجتمع"²⁶.
- **الدين العام وعجز الموازنة.** مازال صندوق النقد الدولي يشعر بالقلق إزاء قيمة صافي الدين العام لمصر ويرى أنه على الحكومة الاستمرار في خفض الرواتب (من خلال الاستغناء عن الموظفين الحكوميين)، والإصلاح الضريبي، والمزيد من خفض الدعم على الطاقة. ويقترح صندوق النقد الدولي تنفيذ خطط شبكة التأمين الاجتماعي حتى تخفف من الآثار المتوقعة من اتباع هذه الإجراءات على فئة الفقراء، ولكن أوضحت التجارب أن هذه الخطط لم تنجح بالدرجة الكافية في دفع أسوأ الآثار الناتجة عن عمليات الإصلاح المشار إليها.
- **إصلاح القطاع المالي.** أعرب صندوق النقد الدولي عن رضاه عن معدل الخصخصة في القطاع المالي الذي أدى إلى وضع ما يقرب من نصف البنوك المصرية في أيدي القطاع الخاص.

كما هو موضح أعلاه، يحتمل أن تأتي التوصيات الصادرة عن صندوق النقد الدولي بآثار ضخمة على حياة الناس. أصحبت الحكومة المصرية تتمتع بالاستقلال المالي عن المؤسسة نتيجة للنمو الاقتصادي وتسديد ديون صندوق النقد الدولي وهذا منح مصر فرصة التعقل والتفكير في تنفيذ الإصلاحات المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي من عدمه. لقد ولت الأيام التي كان على مصر الانصياع لأوامر صندوق النقد الدولي حتى

²⁵ مصر - النتائج الأولية عام 2007 لبعثة صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي، 2007/9/12

²⁶ نفس المصدر السابق

تتمكن من الحصول على التمويل التي ترمى إليه - مثل ما حدث عام 1976 عندما أجبرت مصر على خفض الدعم على الطعام مما أدى إلى إثارة أحداث الشغب على نطاق واسع - إلا أن صندوق النقد الدولي مازال يلعب دوراً هاماً كمستشار و"حارس البوابة" بالنسبة لمصادر التمويل الأخرى للحكومة. إن المجتمع المدني يملك من القدرة والإمكانات ما يجعله قادر على متابعة أنشطته والاستشارات التي يمنحها.

يمكنكم معرفة المزيد حول صندوق النقد الدولي بزيارة الصفحة المخصصة للصندوق على موقع مركز معلومات البنك على الإنترنت. تتضمن هذه الصفحة معلومات ودراسات نقدية مفيدة عن سياسات وتوجهات الصندوق، بما في ذلك معلومات لتسهيل التواصل مع مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني وقائمة من الموارد الأخرى: www.bicusa.org/ar/institution.8.aspx

يعتبر موقع صندوق النقد الدولي على الإنترنت حول مصر مصدراً مفيداً للمجتمع المدني لمعرفة المزيد حول أنشطة الصندوق في مصر. ويحتوي الموقع على وصلات لمجموعة من أوراق وتقارير المادة الرابعة حول التوجهات في البلاد. يمكن أن تشكل الأوراق المعدة حول مصر مصادر معلومات مفيدة للمجتمع المدني، نظراً لاحتوائها في بعض الأحيان على بيانات كذلك الخاصة بأرقام الموازنة، والتي قد يصعب الحصول عليها من مصادر أخرى. قوموا بزيارة الصفحة المخصصة بمصر على موقع صندوق النقد الدولي على العنوان:

www.imf.org/external/country/EGY

يمكنكم أيضاً التواصل مع صندوق النقد الدولي مباشرة على البريد الإلكتروني التالي: EGYContact@imf.org

بنك الاستثمار الأوربي

إن بنك الاستثمار الأوربي هو الذراع المالي للاتحاد الأوربي، ويتضمن بيان المهمة الخاص بالبنك أنه "يهدف إلى السعي نحو تحقيق أهداف الاتحاد الأوربي"²⁷. في عام 2002، قام بنك الاستثمار الأوربي بوضع إطار جديد للإقراض في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أطلق عليه FEMIP "مرفق الاستثمار والشراكة التابع لليورو-أوسطي" ثم عمل على رفع حجم ملفه الإقليمي بشكل كبير. ويقوم بنك الاستثمار الأوربي من خلال FEMIP بدور أخذ في الزيادة يوماً بعد يوم في تيسير التكامل الاقتصادي،

²⁷ بعثة بنك الاستثمار الأوربي، بنك الاستثمار الأوربي

والتجارة الحرة، واستثمارات القطاع الخاص فى دول حوض البحر الأبيض المتوسط وهذا قبل إنشاء اتحاد الجمارك اليورو- أوسطى المتوقع عام 2010.

قام بنك الاستثمار الأوروبى منذ بداية نشاطه فى مصر عام 1978 بتوفير حجم تمويل وصل إلى أكثر من 3.9 مليار يورو وذلك للقطاع الخاص بالدرجة الأولى.

تم تخصيص 2.3 مليار يورو من هذا المبلغ - أى ما يقرب من ثلثى إجمالى التمويل خلال الخمسة أعوام الماضية - وذلك منذ إنشاء مرفق الاستثمار والشراكة التابع لليوروأوسطى²⁸. وتمثل هذه القيمة ما يقرب من ثلث إجمالى حجم الإقراض الذى يوفره البنك - وهو يعتبر أكبر جزء - إلى العشرة دول التى يغطيها المرفق بنشاطه. وفى عام 2003، قام بنك الاستثمار الأوروبى بفتح مكتب إقليمى بالقاهرة وهو يعتبر أول مكتب للبنك خارج دول الاتحاد الأوروبى.

يتمثل الهدف الأساسى لبنك الاستثمار الأوروبى فى إطار مرفق الاستثمار والشراكة التابع لليورو-أوسطى فى "تشجيع التحديث وانفتاح الاقتصاديات" وذلك من خلال تشجيع إرساء قواعد مناخ الأعمال الملائم والجاذب للمستثمر. وفى مصر خاصة، كان بنك الاستثمار الأوروبى من العوامل الهامة فى تشجيع تطوير البنية الأساسية الضخمة التى تهدف إلى تسهيل الصناعات الموجهة نحو التصدير. اتضح ذلك من نصف حجم استثمارات بنك الاستثمار الأوروبى فى مصر التى وجهت لدعم قطاع الطاقة بل وانصب اهتمام البنك منذ وقت قريب خاصة على إنتاج الغاز الطبيعى. يعكس هذا الاتجاه الاهتمام المتزايد من جانب الاتحاد الأوروبى بتتويج مصادر الطاقة الخاصة به، وهذا حسب ما تنص عليه سياسة الاتحاد الأوروبى الحديثة فى مجال الطاقة. وإلى جانب استثمارات بنك الاستثمار الأوروبى فى مجال الطاقة، فقد قام أيضاً بتخصيص مبالغ ضخمة لكل من قطاع الصناعة والمواصلات.

وكما يتضح من كافة المؤشرات، من المتوقع أن يرتفع حجم عمل وانخراط بنك الاستثمار الأوروبى فى مصر من خلال مرفق الاستثمار والشراكة. قام الاتحاد الأوروبى عام 2006 بتفويض السلطة إلى الاتحاد الأوروبى برفع حجم الإقراض الذى يوفره خارج إطار دول الاتحاد الأوروبى بنسبة 30%، وتأسيساً على ذلك تم تخصيص مبلغ 8.7 مليار يورو للدول المستفيدة من مرفق الاستثمار والشراكة الخاص باليورو-أوسطى للسنة أعوام القادمة. وبمراعاة الاتجاهات الحديثة فى مجال إقراض بنك الاستثمار الأوروبى إلى مصر والإصلاحات الاقتصادية الهامة التى تقوم بها الدولة بهدف تسهيل استثمارات

²⁸ عمليات تمويل مرفق الاستثمار والشراكة الخاص باليوروأوسطى فى مصر، بنك الاستثمار الأوروبى، سبتمبر 2007.

القطاع الخاص، من المتوقع أن تستمر مصر فى الوضع الذى يجعلها الدولة المتلقية الأولى من بنك الاستثمار الأوروبى فى الإقليم.

(للإطلاع على تفاصيل المشاريع، يرجى مراجعة آخر دراسة قطرية أعدها مركز معلومات البنك عن مصر والتي بإمكانكم الإطلاع عليها فى العنوان التالي:
www.bicusa.org/egyptprojectsarabic

فى خلال الأعوام القليلة الماضية، أصبح بنك الاستثمار الأوروبى أكبر جهة إقراض متعددة الأطراف فى مصر. وبالنظر إلى تركيز البنك على تطوير البنية الأساسية خاصة قطاع الطاقة، يجوز أن تأتى مشاريعه بنتائج اجتماعية وبيئية هامة فى المجتمعات التى تنفذ فيها هذه المشاريع. وفى حين أن البنك يلتزم فى مشاريعه بمراعاة حماية البيئة، إلا أن جماعات المجتمع المدنى مثل بانك "واتش سى إى إى" تصر على أن بنك الاستثمار الأوروبى "لا يعمل من خلال سبل وقائية واضحة أو ملائمة لحماية البيئة والمجتمع وإجراءات تهدف إلى توجيه استثماراته خارج دول الاتحاد الأوروبى".

للاطلاع على المزيد من المعلومات عن عمليات بنك الاستثمار الأوروبى فى إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من وجهة نظر المجتمع المدنى، يرجى زيارة موقع مركز معلومات البنك على الرابط التالي:
www.bicusa.org/ar/region.18.aspx

يمكن من خلال الاطلاع على وثيقة بنك الاستثمار الأوروبى المتعلقة بعمليات مصر الحصول على معلومات عن خلفية أنشطة بنك الاستثمار الأوروبى فى الدولة من خلال مرفق الاستثمار والشراكة الخاص باليورو-أوسطى.
www.eib.org/cms/htm/en/eib.org/attachments/country/egypt_en.pdf

كما يمكن أيضاً الاتصال بمكتب بنك الاستثمار الأوروبى فى القاهرة على العنوان التالي:
6 شارع بولس حنا، الدقى، الجيزة.
تليفون: 33366583
البريد الإلكتروني: cairo@eib.org

بنك التنمية الأفريقى

يعمل بنك التنمية الأفريقى بأسلوب يماثل أسلوب البنك الدولى فى العمل، مع مراعاة أن الفارق الأساسى بين البنكين هو أن بنك التنمية الأفريقى يقصر عمله على القارة

الأفريقية. يغفل في الغالب نشاط بنك التنمية الأفريقي في منطقة شمال أفريقيا حيث أن غالبية ملفات قروضه الهامة واستثماراته تتجه نحو منطقة شبه الصحراء الأفريقية، إلى جانب أن حجم قروض كل من البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوربي في منطقة شمال أفريقيا يفوق حجم إقراض بنك التنمية الأفريقي في نفس المنطقة. ومع ذلك، من الجدير بالذكر أن منطقة شمال أفريقيا كانت تعتبر دائماً أضخم الملفات الإقليمية بالنسبة لبنك التنمية الأفريقي على مستوى القارة. في حين أن المنطقة لم تلقى الاهتمام الكافي في الماضي، إلا أن أهمية بنك التنمية الأفريقي في تزايد مستمر بل أعرب أيضاً عن عزمه على رفع حجم مشاركته ونشاطه في قطاعات الصناعات الاستخراجية، والطاقة، والبنية الأساسية بالتحديد.

بدأ بنك الاستثمار الأفريقي عملياته في مصر عام 1974 وبحلول شهر ديسمبر من عام 2006 وصل إجمالي حجم إقراض البنك في مصر إلى أكثر من 3 مليار دولار موزعة بين 69 مشروع. وفي عام 2006، حصلت مصر على أكبر قرض من حيث الحجم في تاريخ البنك ألا وهو 500 مليون دولار تخصص لتمويل برنامج إصلاح القطاع المالي في مصر.

قام بنك التنمية الأفريقي مؤخراً بنشر ورقة استراتيجية الدولة الحديثة لمصر عن الفترة من 2007 إلى 2011 والتي توضح تطورات القطاع الخاص من خلال الاستثمارات المباشرة في الشركات الخاصة وقروض القطاع العام التي تهدف إلى تمويل تطورات البيئة الأساسية ومتابعة جدول أعمال إصلاح القطاع المالي. وحسب ورقة استراتيجية الدولة المشار إليها، قام بنك التنمية الأفريقي عام 2005 بتطوير ملف القطاع الخاص للدولة المعنى بمصر، وهو يدرس حالياً التوسع في خطوط الإقراض إلى البنوك الخاصة مع احتمال تمويل إنشاء مرشح مخلفات الوقود تابع للقطاع الخاص. ويتمثل الهدف الرئيسي الثاني للبنك في دعم البرامج الاجتماعية التي تهدف إلى خفض معدلات الفقر خاصة من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يقوم بها الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر.

وأوصى البنك في ورقة استراتيجية الدولة بتحديد قيمة الإقراض السنوية التي تصل إلى أكثر من 800 مليون دولار لمصر. وفي حالة عمل البنك بهذا الحد المقترح والالتزام به، هذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة حجم ملفه في مصر عن قيمة ملف البنك الدولي. وهذا السيناريو غير مستبعد، حيث أن إجمالي قيمة المشاريع المخصصة لمصر حالياً والمدرجة على جدول أعمال البنك وفي انتظار التنفيذ يزيد على مليار دولار.

(للإطلاع على تفاصيل المشاريع، يرجى مراجعة آخر دراسة قطرية أعدها مركز معلومات البنك عن مصر والتي بإمكانكم الإطلاع عليها في العنوان التالي:

وصل عدد المشاريع التي يدرسها بنك التنمية الأفريقي منذ أواخر سبتمبر 2007 بالنسبة لمصر والتي يصل حجمها إلى مليار دولار في صورة قروض إلى ستة مشاريع. مع العلم بأن حجم المعلومات التي يوفرها البنك عن المشاريع المدرجة للدراسة قليلة جداً هذا إن وجدت. ومن المفروض أن ينشر البنك ملخص عمليات ربع سنوى كل ثلاثة أشهر يذكر فيه قائمة بالمشاريع تحت الدراسة مصحوبة بشرح مختصر. ومع ذلك فإن هذا التقرير لا ينشر بشكل منتظم. يجوز أن يتمكن مركز معلومات البنك - على الرغم من محدودية المعلومات المتوفرة عن هذه المشاريع - من توفير المساعدة لكم في الحصول على المعلومات المتعلقة بهذه المشاريع علاوة على عرض بعض المشاكل أو بواعث القلق التي يجوز أن تكون لديكم بخصوص البنك. (للاطلاع على تفاصيل المشاريع، يرجى مراجعة الملحق الخاص بالمشاريع المقترحة في نهاية هذه الورقة)

يهدف بنك التنمية الأفريقي إلى رفع حجم إقراضه بشكل هائل في مصر مع التركيز على تطوير القطاع الخاص والبنية الأساسية، وهذا يثير العديد من التساؤلات التي تشمل:

- هل يمتلك البنك الخبرات الكافية التي تمكنه من تخفيف الأضرار الاجتماعية والبيئية التي ترتبط عادة مع عمليات تطوير البنية الأساسية الضخمة؟
- إلى أي مدى يحذو بنك التنمية الأفريقي حذو البنك الدولي أثناء إعداد خطط التنمية الخاصة به؟

للمزيد من المعلومات عن بنك التنمية الأفريقي من وجهة نظر المجتمع المدني، يرجى زيارة موقع مركز معلومات البنك على الرابط التالي:

www.bicusa.org/ar/institution.1.aspx

تعرض صفحة مصر التابعة لبنك التنمية الأفريقي معلومات عادية جداً عن نشاطه في الدولة. وتتضمن الصفحة الموافقات التي حصلت عليها المشاريع منذ وقت قريب علاوة على أحدث ورقة استراتيجية الدولة.

www.afdb.org/pls/portal/url/page/adhome/countries/adbcountries/adbcountries_egypt

إن بنك التنمية الأفريقي له مكتب في القاهرة وعنوانه: ميدان الجزائر، الدور الأول، المعادى.

تليفون: +2025160906

يمكن الاتصال بأستاذ عمر أو، ممثل البنك في مصر على البريد الإلكتروني التالي:

o.aw@afdb.org

بنك التنمية الإسلامي

تم تأسيس البنك الإسلامي للتنمية كمؤسسة مالية دولية تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لدى الدول الأعضاء وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية. ومن خلال النظر إلى سياسته التمويلية، يتضح لنا بأن البنك الإسلامي للتنمية يتبنى ذات المبدأ الذي تستند عليه الكثير من أنشطة مجموعة مؤسسات البنك الدولي والتي تؤمن بأن تحقيق النمو الاقتصادي وبدرجة أساسية من خلال تعزيز استثمارات القطاع الخاص والتجارة الحرة سيؤدي في النهاية إلى خفض معدلات الفقر. وكما هو الحال في البنك الدولي، فإن البنك الإسلامي للتنمية يمول قروضا للحكومات لتنفيذ مشاريع تنموية.

انضمت مصر لعضوية البنك منذ إنشائه عام 1973، ومع ذلك لا توجد معلومات كافية عن عمل ونشاط البنك في مصر وذلك لأن البنك لا ينتهج الشفافية في معاملاته. تعتبر مصر من أكبر المساهمين في رأسمال البنك كما أن لها مقعدها الخاص بها في مجلس المدراء التنفيذيين. قام بنك التنمية الإسلامي في الفترة بين 1976 و2007 بالموافقة على إجمالي تمويل يصل إلى 2.3 مليار دولار خصصت لعدد 158 من العمليات²⁹. وحسب آخر تقارير البنك السنوية، فقد التزم بتمويل مشروع واحد في مصر خلال العام الماضي من خلال قرض حجمه 10.18 مليون دولار للحكومة المصرية بهدف توصيل خدمات مياه الشرب والصرف الصحي إلى الأسر.

نظرا لندرة المعلومات المتوفرة حول أنشطة البنك الإسلامي للتنمية، فإنه من الصعب بمكان تقييم مدى فاعلية أنشطته في مصر. وإذا ما أوفى البنك الإسلامي للتنمية بالتزاماته الخاصة بزيادة حجم التمويل وتعزيز التنمية والتقدم الاجتماعي في البلاد، فإنه من المهم توفير المعلومات الخاصة بالمشاريع لعامة الناس ليطلع عليها المصريون ويشاركوا هذه المؤسسة التمويلية في ما تخطط لتنفيذه من أنشطة.

يمكن زيارة موقع البنك الإسلامي للتنمية على شبكة الانترنت لمعرفة المزيد حول أنشطته. يرجى ملاحظة أن الموقع لا يتضمن سوى معلومات عامة تماما، بل حتى المعلومات الأساسية حول المشاريع يصعب الحصول عليها: www.isdb.org.

²⁹ بنك التنمية الإسلامي، التقرير السنوي 1427 هجرية (2006-2007)، ص. 8.

ماذا تعرف عن مركز معلومات البنك؟

يتعاون مركز معلومات البنك مع مؤسسات المجتمع المدني في الدول النامية والانتقالية للتأثير على البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى بهدف دعم قضايا العدالة الاجتماعية والاقتصادية والاستدامة البيئية. ويعتبر مركز معلومات البنك هيئة مستقلة، غير هادفة للربح وغير حكومية، تتاصر قضايا حماية الحقوق ودعم قيم المشاركة والشفافية و المساءلة العامة في إدارة وعمل المؤسسات المالية الدولية.

يحظى مركز معلومات البنك بدعم مؤسسات ومنظمات أهلية خاصة تعمل في مجال البيئة والتنمية. وبالرغم من أن المركز يقع في العاصمة الأمريكية واشنطن، وبالقرب من المقر الرئيسي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلا أن مركز معلومات البنك لا ينتمي بأي حال من الأحوال إلى أي من هاتين المؤسستين ولا يتلقى أي تمويل من أي من المؤسسات المالية الدولية الأخرى أو من الحكومة الأمريكية.

1100 H Street, NW, Suite 650

Washington, DC 20005

هاتف: +1 202 737-7752

فاكس: +1 202 737-1155

الموقع الإلكتروني: www.bicusa.org